

# بانتظار صدور تقرير لجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال الحريري؛ لبنان يدخل مرحلة جديدة والضغط الدولية تزداد لنزع سلاح المقاومة

بيروت / قاسم قصير

ميشال عون والبطريك مار نصر الله صفير دعوا إلى «عدم البحث في ملف رئاسة الجمهورية قبل انتهاء التحقيق الدولي وصدور الحكم النهائي». لكن هذه الدعوة لم تمنع الأطراف الدولية والعربية وبعض الأطراف اللبنانية للبدء بسلسلة مشاورات ولقاءات في باريس ونيويورك والرياض ولندن لدراسة الأوضاع اللبنانية، والتحضير لمرحلة ما بعد صدور تقرير القاضي ميليس والمتوقع صدوره في أواخر شهر تشرين الأول/نوفمبر الحالي.

## مؤتمر لدعم لبنان

وفي هذا الإطار انعقد في نيويورك المؤتمر التأسيسي لمجموعة العمل الدولية لدعم لبنان بحضور رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة والأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ووزراء خارجية أمريكا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وروسيا ومصر والسعودية وممثل الاتحاد الأوروبي.

وأعلن هذا المؤتمر التحضير لانعقاد مؤتمر موسّع لدعم لبنان في أواخر العام الحالي. كما دعا للالتزام بالإصلاح السياسي وتطبيق القرار ١٥٥٩، ووقف تدخل الدول الخارجية في الشؤون اللبنانية، في إشارة غير مباشرة إلى سوريا.

وقد أثار هذا المؤتمر بعض المخاوف في بيروت من أن يكون مقدمة لزيادة الضغط على حزب الله لسحب سلاح المقاومة ونشر الجيش اللبناني على الحدود. ورغم أن رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة أكد عدم وجود أية شروط سياسية أو ضغوط دولية لعقد هذا المؤتمر، فإن ما تضمنه البيان الختامي والتصريحات التي أطلقتها وزيرة خارجية أمريكا كونداليزا رايس ووزير خارجية فرنسا فيليب دوست بلازي حول ضرورة تطبيق القرار ١٥٥٩ وعدم



المحقق الأثاني ديتليف ميليس

السابقين للأجهزة الأمنية (اللواء جميل السيد، اللواء علي الحاج، العميد ريمون عازار، وقائد لواء الحرس الجمهوري مصطفى حمدان) وذلك بتهمة التخطيط وتنفيذ عملية الاغتيال، وكذلك مباشرة القاضي ديتليف ميليس سماع عدد من المسؤولين الأمنيين السوريين والذين كانت لهم مهمات مباشرة في لبنان.

ورغم أن القاضي ميليس والقضاء اللبناني لم يؤكدوا مسؤولية المسؤولين الأمنيين اللبنانيين عن جريمة الاغتيال لحين انتهاء المحاكمة، فإن توقيفهم والاشتباه بوجود دور لهم في العملية ترك انعكاسات سياسية عديدة وازدادت المطالبة باستقالة الرئيس إميل لحود وبدأت الاتصالات والمشاورات للبحث عن رئيس جديد للجمهورية، رغم أن بعض الأطراف السياسية اللبنانية وخصوصاً حزب الله والعماد

يشهد الوضع اللبناني في هذه المرحلة تطورات سياسية وأمنية متسارعة منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريري والتداعيات التي نتجت عن ذلك، وخصوصاً الانسحاب السوري من لبنان وزيادة الضغوط الدولية لتنفيذ القرارين ١٥٥٩ و١٦١٤.

ورغم أن الانتخابات النيابية الأخيرة وتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة فؤاد السنيورة ساهمتا في إعطاء قوى المقاومة وخصوصاً حزب الله حماية سياسية وشعبية عبر المشاركة المباشرة في الحكم، فإن ذلك لم يؤد إلى توقف الضغوط الدولية لنزع سلاح المقاومة ونشر الجيش اللبناني على الحدود ومتابعة ملف سلاح المخيمات الفلسطينية.

على صعيد لجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري فقد بدأت تبرز تداعياتها الأمنية والسياسية من خلال توقيف المسؤولين